# Measuring and Analyzing the Impact of Government Spending on Iraqi Exports For The Period (2004-2022)

Mohammad Ibrahim Dhahi Al-Rifai
College of Economy, University of Anbar, Ramadi, Iraq
muhammed.ibrahim@uoanbar.edu.iq

**KEYWORDS:** **Iraqi exports, Government spending, ( ARDL) model.**

https://doi.org/10.51345/.v36i2.1083.g545

**ABSTRACT**:

This study addresses the issue of government spending and exports, a prominent topic of interest to researchers. It seeks to analyze and measure the impact of government spending on exports in Iraq. The study focuses on reviewing the reality and structure of government spending and exports, in addition to examining the associated financial and commercial impacts. The study adopts a descriptive-analytical approach to clarify the theoretical aspect of both government spending and exports. It also uses an inductive approach by applying modern econometric models based on the Autoregressive Distributed Lag (ARDL) methodology. Annual data covering the period from (2004 -2022) was used to analyze the relationship between government spending and exports using the Eviews.9 program. The results showed a direct relationship between government spending as an independent variable and Iraqi exports as a dependent variable. It was found that an increase in government spending by (1) billion dinars leads to an increase in Iraqi exports by (930) million dinars, which is in line with established economic theories.

# قياس وتحليل أثر الإنفاق الحكومي في الصادرات العراقية للمدة (2022–2004)

**م.م. محمد ابراهيم ضاحي الرفاعي**
كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الانبار، الرمادي، العراق
muhammed.ibrahim@uoanbar.edu.iq

الكلمات المفتاحية | الإنفاق الحكومي، الصادرات العراقية، نموذج (ARDL)

https://doi.org/10.51345/.v36i2.1083.g545

## الملخص:

**يعد موضوع الإنفاق الحكومي والصادرات من الموضوعات العامة التي تحظى باهتمام متزايد لدى الباحثين. يكمن هدف البحث في تحليل وقياس أثر الإنفاق الحكومي على الصادرات في العراق، وتحليل واقع وهيكل الإنفاق الحكومي والصادرات في العراق، وكذلك الآثار المالية والتجارية للإنفاق الحكومي. تم الاعتماد على اسلوب المزج بين المنهج الوصفي التحليلي لعرض المحور النظري لكل من الإنفاق الحكومي والصادرات، والمنهج الاستقرائي باستخدام النماذج القياسية الحديثة المستندة إلى منهجية (ARDL)انموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع كما تم استعمال البيانات السنوية الممتدة (2022–2004) بغية قياس وتحليل العلاقة بين الإنفاق الحكومي والصادرات من خلال استعمال برنامج (Eviews.9).وتوصل البحث بوجود علاقة طردية بين المتغير المستقل (الإنفاق الحكومي) والمتغير التابع (الصادرات) العراقية، في حين أن الزيادة الإنفاق الحكومي يؤدي إلى زيادة الصادرات العراقية، أي ان زيادة الإنفاق الحكومي (GOVERNMENT_SPENDING) بمقدار(1) مليار دينار فأن الصادرات (EXPORT) العراقية سوف تزداد بمقدار (930) مليون دينار وهذه النتيجة تتطابق مع النظرية الاقتصادية.**

## المقدمة:

يُعد الإنفاق الحكومي من أهم المتغيرات الاقتصادية في طبيعة اقتصادات الدول إلا أن هناك عدة فوارق منها تتعلق بطبيعة الهيكل الإنتاجي ومنها ما يتعلق بتركيبة المجتمع وثقافة افراده الاقتصادية إضافةً إلى حجم ما مقدم من نفقات وإعانات للأفراد، فظاهرة الزيادة في حجم الإنفاق الحكومي تعاني منها جميع الدول بغض النظر عن فلسفتها الاقتصادية وهذه الزيادة في حجم الإنفاق الحكومي لها آثارٌ عدة على جميع المتغيرات الاقتصادية، كالناتج المحلي الإجمالي وحجم الإنتاج القومي والأسعار فضلاً عن آثاره غير المباشرة من خلال عمل كل من المضاعف والمعجل، إذ يمثل الإنفاق الحكومي أحد أدوات السياسة المالية وإن عملية التوسع في حجم الإنفاق الحكومي ستؤثر على أداء النشاط الاقتصادي، وكذلك يضعف بشكل خاص من عمل أداء السياسة المالية، لقد واجه الاقتصاد العراقي اختلالات هيكلية لم يستطع التخلص منها كونها مرتبطة بعضها ببعض، فاختلال هيكل الصادرات هو انعكاس لاختلال آخر اشد وطأة الا وهو اختلال الهيكل الانتاجي نتيجة الاحادية الريعية وإهمال القطاعات الأخرى، ومن ثم انخفاض مساهمة القطاعات الإنتاجية في الناتج

المحلي الإجمالي وارتفاع مساهمة قطاع النفط انعكس ذلك على عدم تنوع هيكل الصادرات والاعتماد على الصادرات النفطية.

**أهمّية البحث:Research Importance**

وتنبع هذه الأهمية من أن الإنفاق الحكومي الذي يعد أداة مهمة في للدولة بغية تصحيح الأوضاع الاقتصادية، لذا لا بد من التوقف وإجراء دراسة معمقة لنقاط الضعف في السياسة الاقتصادية الانفاقية ومعرفة الأسباب ويشكل استهداف نقاط الضعف ومعالجة هذه الأسباب قضية بالغة الأهمية من أجل إيجاد تدابير فعالة يمكن اتخاذها من قبل صانعي السياسات لتحسين هيكل التصدير.

**مشكلة البحث: Research Problem**

وتنحصر المشكلة في أن هناك ضعفا في سياسة الإنفاق في العراق ولا يمكن الاستمرار بنفس السياسات التي كانت سائدة في الفترة السابقة، لأن ذلك من شأنه أن يؤدي إلى آثار سلبية تحد بشكل كبير من النتائج الإيجابية المتوقعة في تعزيز النمو والتنمية وتحقيق ولاستقرار الاقتصادي.

**فرضيات البحث:Research Hypothesis**

ينطلق البحث من فرضية مفادها بآن هناك علاقة طردية بين الإنفاق الحكومي والصادرات العراقية.

**هدف البحث:Research Objectives**

تتمثل الأهداف التي يسعى البحث لتحقيقها في:

1. بيان أثر الانفاق الحكومي في الصادرات العراقية، فضلا عن تسليط الضوء على واقع اختلال هيكل الإنفاق الحكومي وذلك بهدف النهوض به، وتحديد حجم الاختلال الناتج عن الصادرات نتيجة الاعتماد على المورد الاحادي الا وهو النفط الخام مقابل تنوع هيكل الاستيرادات من السلع والبضائع المختلفة.
2. تحديد المشكلات التي تعاني منها الصادرات في العراق.
3. تحديد أثر الإنفاق الحكومي على الصادرات في العراق.

**منهج البحث: Research method**

بغية تحقيق أهداف البحث وأثبات الفرضية أعتمد الباحث أسلوب المزج بين المنهج الوصفي التحليلي لدراسة وتحليل العلاقة بين الانفاق الحكومي والصادرات العراقية، والمنهج الاستقرائي القائم على القياس الاقتصادي

باستخدام أنموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزعة (**ARDL**) لقياس أثر الإنفاق الحكومي في الصادرات العراقية للمدة (2022-2004)، بالاعتماد على برنامج الاقتصاد القياسي (**Eviews.9**) في التقدير واستخراج النتائج.

**حدود البحث: Search Limits**

تقتضي منهجية البحث العلمي وجوب تحديد ابعاد البحث للتمكن من عرضهُ بطريقة موضوعية تساعد على التوصل إلى نتائج منطقية وواقعية. ومن هذا المنطلق تتمثل حدود هذا البحث في:

1. **البعد المكاني:** تناول البحث بيان أثر الإنفاق الحكومي على الصادرات في العراق.
2. **البعد الزماني:** يغطي البحث مدة زمنية (19 سنة) إذ تمتد من (2022-2004). وقد تم الحصول على البيانات السنوية المعتمدة من المصادر الرسمية والمتمثلة بالبنك المركزي العراقي ووزارة التخطيط.
3. **البعد القطاعي:** يتحدد البحث في القطاعين المالي والتجاري.

**هيكلية البحث: Research Structure**

من أجل إثبات فرضية البحث وهدف البحث فقد قُسّمَ البحث إلى ثلاثة محاور كما يأتي:

**المحور الأول:** وكان عنوانهُ الإطار النظري والمفاهيمي للإنفاق الحكومي والصادرات، أما **المحور الثاني:** فقد اختصّ لعرض إطار تحليل واقع الإنفاق الحكومي والصادرات العراقية للمدة (2022-2004)، فيما جاء **المحور الثالث:** بتحليل وقياس أثر الإنفاق الحكومي في الصادرات العراقية للمدة (2022-2004). واختتم البحث بجملة من الاستنتاجات والتوصيات.

**1-1- المحور الأول: الإطار النظري للإنفاق الحكومي والصادرات.**

**1-1-1- مفهوم الإنفاق الحكومي:**

يعرف على أنه جزء من الإنفاق القومي ويتمثل في المدفوعات كافة التي يقوم بها القطاع العام للحصول على السلع والخدمات اللازمة للقيام بدوره المطلوب في الاقتصاد (الشامي،2014: 94)، ويعرف الى انه ذلك المبلغ نقدي الذي يخرج من الذمة المالية للدولة أو احدى السلطات المكونة لها بقصد اسباع حاجة من الحاجات العامة فعن طريقها تتمكن الدولة من توفير البيئة الأساسية اللازمة للتنمية ( **Foster and Fozard,2000:141**).

**1-1-2- عناصر الإنفاق الحكومي:**

تستخدم الدولة عند قيامها بتنفيذ نفقاتها مبالغ نقدية لتحقيق أغراض النفع العام. وعندئذ فإنَّ النفقة العامة مبلغ نقدّي يقوم بتنفيذه شخص عام بهدف تحقيق نفع عام (جماعي)، وبهذا المعنى فهي تضم ثلاثة عناصر تمثل صفاتها المميزة لها عن غيرها (**الجنابي،2017: 17**).

**1–1–2–1– النفقة العامة مبلغ من النقود:** تقوم الدولة بواجباتها في الإنفاق العام باستخدام مبلغ من النقود ثمناً، لما تحتاجه من منتجات، سلع وخدمات، من أجل إدارة المرافق العامة وثمناً لرؤوس الأموال الإنتاجية التي تحتاجها للقيام بالمشروعات الاستثمارية التي تتولاها، ولمنح المساعدات والإعانات المختلفة اقتصادية واجتماعية وثقافية وغيرها (**ناشد،2008: 25**)، ويعدُّ الإنفاق النقديّ من بين أفضل طرق الإنفاق العام التي تقوم بها الدولة، وهذا راجع لعدَّة أسباب، يمكن أن نوجزها فيما يأتي: (**عائشة وآخرون،2012: 22–23**)

1. إنَّ استعمال الدولة للنقود في عملية الإنفاق يسهل ما يتطلّبه النظام المالي الحديث في ترسيخ مبدأ الرقابة في صورها المختلفة على النفقات العامة ضمانًا لحسن استخدامها ووفقا للأحكام والقواعد التي تحقق حاجات الأفراد العامة، فضلاً عن أنَّ الرقابة على الإنفاق العيني تشكّل صعوبة كبيرة؛ نظرًا الى صعوبة تقييم هذا النوع من الإنفاق.
2. إنَّ نظام الإنفاق العيني بما قد يتبعه من منح بعض المزايا العينية يؤدِّي إلى الإخلال بمبدأ المساواة والعدالة بين الأفراد في الاستفادة من نفقات الدولة وفي توزيع الأعباء والتكاليف العامة بين الأفراد.
3. إن انتشار مبادئ الديمقراطية أدَّى إلى عدم إكراه الأفراد على تأدية أعمالهم عن طريق السخرة " بدون أجر " لتعارض ذلك مع حرية الإنسان وكرامته.
4. إنَّ الإنفاق العيني يثير العديد من الإشكالات الإدارية والتنظيمية يؤدِّي إلى سوء في التدقيق وقد يؤدِّي إلى الانحياز نحو بعض الأفراد وإعطائهم مزايا عينية دون غيرهم.

**1–1–2–2– النفقة العامة يقوم بها شخص عام:** هي عبارة عن المبالغ النقدية التي يتم إنفاقها على أداء الخدمات العامة لا تعتبر نفقات عامة إلا إذا تم إطلاقها من قبل الجمهور، وهذا العنصر موجود بشكل واضح طالما تم إطلاق النفقة من قبل إحدى هيئات الإدارة العامة مثل الدولة أو المجلس المحلي وغيرها وكذلك الدوائر الحكومية ذات الشخصية الإدارية المالية المستقلة، وكافة المؤسسات العامة ذات المسؤولية المالية المستقلة والمؤسسات الإدارية والمالية المستقلة كالجامعات وفي المقابل ما دامت الأموال تنفق على القطاع الخاص حتى لو كان لتحقيق منفعة عامة كقيام شخص ببناء مدرسة ثم تبرع بها للدولة فإن إنفاقه لا يعتبر إنفاقا عاما (**شهاب،2004: 194–195**)، وقد اعتمد الفكر المالي في التفرقة بين النفقة الخاصة والنفقة العامة على

معيارين احدهما قانوني والآخر موضوعي، على أساس الطبيعة القانونية للجهة التي تقوم بالإنفاق والتي تحدّد طبيعة النفقة فيما إذا كانت خاصة أم عامة (**حمدي،2015: 51**).

**1–1–2–3– الغرض منها هو تحقيق نفع عام:** وبدون هذا العنصر لا تشكل النفقة شرعيتها العامة حتى لو صدرت من شخص بموجب القانون العام نفقة عامة وذلك لأن نفقة الإعالة لا تكون نفقة إعالة عامة إلا إذا كان الغرض منها تلبية حاجة عامة والواقع أن وجود هذا العنصر يرجع إلى سببين:(**العكام،2018:35**)

1. إن المبرر الوحيد للإنفاق الحكومي هو وجود حاجات عامة تكون الدولة مسؤولة عن تلبيتها نيابة عن الأفراد.
2. يجب أن يتساوى المواطنون في تحمل العبء العام فكما أنهم متساوون في تحمل العبء الضريبي يجب أن يكونوا متساوين في الاستفادة من الإنفاق الحكومي من نواحٍ عديدة وقد اتسع مفهوم الحاجات العامة وازداد حجم الإنفاق الحكومي نتيجة التحول من مفهوم الدولة كدولة حامية إلى مفهوم الدولة الراعية والمتدخلة وتجدر الإشارة هنا إلى وجود علاقة مباشرة بين وجود ديمقراطية كبيرة في كل دولة وحجم الميزانية المخصصة لتلبية الاحتياجات العامة.

**3–1–1– اشكال الإنفاق العام:**

تتخذ النفقات العامة صوراً وأشكالا متعددة يمكن بيانها بما يأتي: (**القيسي،2015: 40**) (**الجنابي،2017: 20**)

1. الرواتب والأجور: وهي مبالغ تدفعها الدولة للعاملين في أجهزتها على شكل رواتب مقابل حصولها على خدماتهم الحالية (الآنية) والسابقة (المتقاعدين)
2. أثمان مشتريات الدولة: وهي مبالغ تدفعها لشراء البضائع (من الآلات والأدوات والخدمات) التي تحتاجها الدولة ومرافقها العامة.
3. الإعانات والمساعدات: وهي نفقات تصرفها الدولة وتمنحها لهيئات عامة أو خاصة دون الحصول على مقابل، والهدف من تقديمها تعضيد ودعم الصناعات الوطنية وبأهداف اقتصادية وتدفع على شكل دفعات نقدية أو عينية.
4. تسديد الدين العام وفوائده: ويشير إلى الأموال التي تقترضها الدولة لتمويل مشاريعها أو موازنتها العامة وقد تكون هذه الديون داخلية أو خارجية مثل القروض المحلية والدولية وهذا يشكل عبئاً مالياً على الدولة يجب سداده عند حلول الموعد النهائي للوفاء بهذه الالتزامات وسداد الفائدة على المبلغ المقترض ولذلك تخصص الدولة سنوياً جزءاً من نفقاتها لسداد الدين العام والفوائد المتراكمة عليه ولذلك تقوم الدولة بإنشاء صندوق لسداد أصل الدين وفوائده.

### 1–1–4– أنواع الإنفاق العام

ويقسم بحسب أَنواع السلع والخدمات التي تشتريها الدولة، وهي على نوعين رئيسين هما: (**دويدار، 2009**: **79**).

1- **الإنفاق الجاري (الاستهلاكي)**: وهو ما تنفقه الحكومة على شراء سلع وخدمات للاستخدام الحالي لتلبية الاحتياجات الفردية أو الجماعية لأفراد المجتمع بشكل مباشر اللازمة لإدارة الأجهزة والوقود والأَثاث والادوات والقرطاسية ...الخ.

2- **الإنفاق الاستثماري( الرأسمالي)**: وهي النفقات اللازمة لإقامة المشاريع الاستثمارية التي تقوم بها الحكومة فهناك إنفاق استثماري في مشروعات البنية التحتية الأساسية، ويسمَّى في بعض الأحيان بالاستثمار في رأس المال الاجتماعي إذ يكون العائد الاجتماعي هو الدافع الرئيس وراء ذلك الانفاق وآخر يطلق عليه بالاستثمار المباشر في الصناعات المختلفة ويقوم على وفق أسس تجارية، ويكون الدافع الرئيس فيه المشاركة في دفع عجلة التنمية وتوجيه النشاطات المختلفة من اجل تحقيق التوازن في التنمية الاقتصادية، وعلى هذا الأساس يكون الأثر المباشر للإنفاق الحقيقي يتمثل في عملية استهلاك جزء من السلع والخدمات كاستهلاك نهائي.

### 1–1–5– تقسيمات النفقات العامة:

هناك نوعان من التقسيمات للنفقات العامة:

**1–1–5–1–التقسيمات العلمية للنفقات العامة:** التقسيمات العلمية النظرية للنفقات العامة غير متجانسة من حيث طبيعتها وخصائصها ومواصفاتها، وتكون على وفق معايير واعتبارات معينة وأَنَّ من أهم هذه التقسيمات ما يأتي:

1- **النفقات العامة من حيث انتظامها (دوريتها)**: وتكون على نوعين كالنفقات العادية والنفقات غير العادية: (**العلي،2011: 72–73**)

أ- **النفقات العادية:** هي النفقات التي تحدث كل عام أو تلك التي تحدث بشكل دوري محدد ومتكرر كما إنها تعمل على تلبية الاحتياجات الدائمة للدولة وعلى هذا الأساس يمكن تحديدها مسبقًا على سبيل المثال الرواتب والأجور والتعليم والصيانة والصحة.

ب- **النفقات غير العادية:** وهي تلك النفقات التي لا يتم تحديثها بانتظام، بل هي ذات طبيعة عرضية غير متوقعة، أي أنها تلك النفقات التي تنشأ في أوقات غير متوقعة أي النفقات التي لا يمكن توقع حجمها، مثل نفقات الحرب والكوارث الطبيعية، والنفقات الاستثمارية، مثل بناء الجسور والسدود أو المصانع.

2- **النفقات العامة بحسب أغراضها:**

ويعتمد فيه تقسيم النفقات العامة وفقاً لأغراضها أي بحسب النشاطات المختلفة التي تقوم بها الدولة وينقسم الإنفاق إلى مجموعات متجانسة حيث تتولى كل مجموعة وظيفة محددة. وأهم هذه الميزات هي كما يلي: (**الأعسر،2016: 86**) (**العامري، 2020: 31**).

أ- **النفقات الادارية:** وهي ترتبط بالنفقات المتعلقة بإدارة المرافق العامة مثل مرتبات الموظفين وأجور العمال ومكافآتهم ورواتبهم ونفقات رئيس الدولة ومكافآت أعضاء السلطة التشريعية، كما تشمل نفقات الأمن والدفاع والعدالة والتمثيل الدبلوماسي، وتعدُّ نفقات أَهم بنود هذا النوع من النفقات.

ب- **النفقات الاقتصادية:** وهي النفقات التي تهدف الى تحقيق هدف اقتصادي كالإعانات والمنح والهبات الاقتصادية وغيرها من النفقات لإشباع الخدمات اللازمة كالطاقة والنقل التي تستهدف تزويد الاقتصاد بالبنية الأساسية.

ت- **النفقات الاجتماعية:** وهي تلك النفقات التي توزّع على شكل مبالغ مخصصة لبعض الفئات الاجتماعية وأصحاب الدخول المحدودة مثل خدمات الضمان الاجتماعي وخدمات الرفاهية الصحية والتعليمية.

ث- **النفقات المالية:** كنفقات الدين العام وفوائده والأَوراق المالية والسندات المالية الأخرى.

ج- **النفقات العسكرية:** وهي تلك النفقات المخصصة لإقامة وبناء مرافق الدفاع والجيش والتسليح وتجهيز القوات المسلحة داخليًّا وخارجيًّا.

3- **النفقات العامة بحسب نطاق سريانها:**

تقسّم النفقات العامة الى نفقات مركزية وأخرى محلية:(**العبيدي،2011: 63**)

**أ- النفقات المركزية:** التي تختص كيان الدولة وجميع أقاليمها كنفقات، الأمن والدفاع وإنشاء المشاريع الاقتصادية الاستراتيجية، إذ يتولَّى أمر انفاقها من قبل السلطة المركزية.

**ب-النفقات المحلية:** هي التي تخصّ مدينة معينة مثال ذلك تقديم الخدمات البلدية ومدّ شبكات الماء والكهرباء والهاتف وتبليط الشوارع، إذ يتولَّى أمر عملية إنفاقها السلطة المحلية.

**4- النفقات العامة بحسب آثارها الاقتصادية (أبادير والجزر، 2006: 49-50)**

أ- **النفقات الرأسمالية:** فهي النفقات التي تخصص لرأس المال العيني في المجتمع وتشمل الإنشاءات الجديدة في مختلف الأنشطة، والإنفاق على إصلاح وصيانة الأصول الرأسمالية التي تؤدِّي إلى إطالة عمرها وزيادة طاقتها الإنتاجية، في حين تعدُّ النفقات الخاصة بالصيانة والاصلاحات العادية نفقات رأسمالية، كذلك النفقات التي تخصص لزيادة المخزون السلعي.

ب- **النفقات الجارية:** تعرف النفقات الجارية بأنَّها النفقات اللازمة لتشغيل المرافق العامة مثل دفع الأجور والمرتبات وسداد قيمة مستلزمات الإنتاج وخدمة الدَّين، وتتسم هذه النفقات بصفة الاستمرار والدورية.

**5- النفقات العامة بحسب استخدام القوة الشرائية وانتقالها**

تقسم الى النفقات الحقيقية والنفقات التحويلية: (**أبادير والجزار،2006: 49**)

أ- **النفقات الحقيقية:** هي صرف الأموال العامة على الأجور والمرتبات للعاملين بالدولة، كذلك على شراء السلع والخدمات اللازمة لسير عمل إدارات وأجهزة الدولة، وهذا النوع من النفقات يزيد من الناتج القومي.

ب- **النفقات التحويلية:** فهي صرف الأموال العامة على الاعانات الاجتماعية، والدعم الحكومي والضمان الاجتماعي، والبطالة الخ، وهذا النوع من النفقات لا يؤدِّي الى زيادة الناتج القومي؛ لأنَّه يهدف الى إعادة توزيع الدخل والثروة بين المواطنين، ودعم الفقراء من أبناء المجتمع. والنفقات التحويلية تتكون من انوع عَّدة، ويكون بحسب الغرض الذي تنفق من أجله وهي كالآتي: (**الاعسر،2016 :81–82**) (**قناوي،2006: 51–52**).

1- **النفقات التحويلية الاجتماعية:** هي إعانات نقدية تدفعها الدولة مباشرة لأفراد أو فئات معينة من أجل تحقيق درجة معينة من التوازن الاجتماعي مثل التأمين الاجتماعي والمرض والعجز وتعويضات الشيخوخة والبطالة وغيرها.

2- **النفقات التحويلية الاقتصادية:** هذا هو إنفاق الدولة لخفض أسعار السلع الأساسية لجعلها في متناول الفئات ذات الدخل المنخفض.

3- **النفقات التحويلية المالية:** وهي النفقات التي تدفعها الدولة لسداد أقساط وفوائد الدين العام، وقد أصبحت تشكل نسبة كبيرة من إجمالي مدفوعات التحويلات بسبب تفاقم مشكلة الدين العام في البلدان النامية.

6- **النفقات العامة بحسب انتاجيتها: تقسم الى: (المرشدي، 2021: 110).**

**أ- النفقات العامة المنتجة:** هي النفقات التي تعطي مردودًا اقتصاديًّا، وتسهم في زيادة التكوين الرأسمالي للدولة وتوسع الطاقة الانتاجية مثل النفقات الخاصة بإقامة المصانع.

**ب–النفقات العامة غير المنتجة:** هي النفقات التي ليس لها مردود اقتصادي كالمتنزهات وشق الطرق العامة ويطلق عليها بالنفقات الجارية.

7- **النفقات العامة من حيث منفعتها:** تقسم النفقات العامة الى نفقات نافعة وأخرى غير نافعة وهي كالآتي: (**العبيدي، 2011: 66**).

أ- **النفقات العامة النافعة:** هي النفقات التي تعود على المواطنين من جرَّاء إنفاقها منافع مادية أو معنوية.

ب- **النفقات العامة غير النافعة:** هي التي لا تعود على المواطنين بأيّ فائدة من جرَّاء إنفاقها، ومثال ذلك النفقات المظهرية التي تلبيّ رغبات أَشخاص معينين، كالملوك والرؤساء الذين يتزعمون أنظمة دكتاتورية وغير ديمقراطية.

### 1-1-5-2- التقسيمات الوضعية أو العملية للنفقات العامة

يلاحظ من الناحية العملية أَنَّ الدول لا تتقيد عادة بالضوابط والأسس العلمية لتقسيم النفقات العامة على النحو الذي سبق ذكره ، فالضرورة العملية أَدَّت الى تجاوز كثير من الدول الأسس النظرية لتقسيم النفقات العامة ويرجع ذلك لعوامل واعتبارات مختلفة بعضها تاريخي وبعضها يعود لاعتبارات ذاتية، كما أَنَّ بعضها الآخر إداري، والتقسيمات الوضعية تتجه بصفة عامة الى الأخذ بأحد التقسيمين، وهما التقسيم الاداري والتقسيم الوظيفي ويستند التقسيم الاداري للنفقات العامة الى تصنيف النفقات العامة تبعًا للهيئات الادارية التي تقوم بها، أَمَّا التقسيم الوظيفي لنفقات العامة فيستند الى تصنيف النفقات العامة تبعًا للوظائف التي تقوم بها الدولة، أي تبعًا لأوجه النشاط الذي تقوم به الدولة (**حلمي والحمود،2002: 80**).

### 1-1-6-مفهوم الصادرات

منذ القدم يعد التصدير من القضايا الأساسية المهمة حيث أعطتها الدول أهمية كبيرة وذلك يعود الى الدور الذي تلعبه في كسب الثروة ومنه تلبية حاجاتها من الدول الأخرى فهو المحرك الأساسي لعملية النمو الاقتصادي ومن هذا المنطلق تعمل كل دولة من دول العالم إلى تنشيط وتفعيل عملية التصدير ومحاولة الانتقال من قطاع تغلب عليه الصادرات التقليدية إلى قطاع الصادرات غير التقليدية (**باداوي وآخرون، 2023: 82**). وتعرف الصادرات بمجموع السلع والخدمات التي يتم تصديرها أو إعادة تصديرها خارج الدولة، وتنتقل ملكيتها إلى اقتصاد آخر في العالم أو إلى المناطق الكمركية الحرة (**Barry: 2015, 20**) وكما تعرف الصادرات على أنها عملية بيع المنتجات التي صنعت أو حولت من منطقة ما إلى خارج الحدود الوطنية لتلك المنطقة، وهو يعبر عن قدرة الدولة على تحقيق تدفقات سلعية ومالية وبشرية وخدمية ومعلوماتية إلى أسواق دولية أخرى بغية تحقيق أرباح وقيمة مضافة وتوفير فرص عمل، والتعرف على ثقافات البلدان الأخرى ذات التقدم التكنلوجي من أجل الحصول على التكنولوجيا الجديدة (**العمر، 2007 : 133**).

وبناءً على استعراض أهم مفاهيم الصادرات والتي تختلف باختلاف وجهات النظر والتوجهات الفكرية لا بد من توضيح جانب مهم وهو أن طبيعة وبنية هذه الصادرات ترتكز على ركيزتين مهمتين: أحدهما هو التركيبة السلعية، والآخر هو التركيز الجغرافي للصادرات وتوزيعها، لأن التركيبة السلعية تشرح أساس الهيكل، ويرتبط التطور والتنوع بتنوع وتمايز مخرجات الاقتصاد من السلع والخدمات وتوزيعها إلى أقصى مستوى ممكن من السلع المصدرة، وإذا تضاءل هذا التنوع وتناقص على العكس من ذلك، في تقدم عملية التجارة الخارجية الانطباع بوجود تراجع عام في هيكل الإنتاج، في حين أن مسألة التوزيع والتركز الجغرافي للصادرات تتعلق بطبيعة وجهات ومسارات هذه الصادرات وعمق انتشارها في الأسواق العالمية (**عريقات، 2006**: **287**)، يشير هذا إلى مدى اعتماد الاقتصاد على دولة مستوردة واحدة أو مجموعة من البلدان المستوردة لبيع وتصدير منتجاته، وكلما زاد تركز وانتشار هذه الصادرات ضمن نطاق عالمي ضيق ومحدود كلما زاد اعتمادها على الاقتصاد الوطني وقطاعاته المختلفة، كما أن عدم توفر أبرز العوامل والعناصر المساعدة يضمن نجاح نشاطه التصديري في توسع نطاقها الإقليمي بل على العكس من ذلك، فإن توسع الدائرة وإمكانية تصدير السلع لتزدهر وتمتد إلى مناطق جغرافية عديدة ومختلفة من شأنه أن يدل على مدى تطور الاقتصاد واتساع نشاطه وبنيته الإنتاجية، علاوة على التنافسية الكبيرة التي تتمتع بها هذه السلع والتدفقات ( **Mcpherson**: **1966**, **354**).

### 1–1–7– أهمية الصادرات

للصادرات أهمية كبيرة لكل دولة فضلاً عن كونها معياراً يعكس قدرة الدولة في تحقيق معدل نموها، سواء كانت نامية أو متقدمة، من خلال توليد فرص جديدة، وقدرتها على تحسين ميزان المدفوعات من خلال تصحيح العجز في ميزان المدفوعات، إضافةً عن قدرتها على جذب كل من الاستثمار المحلي والاستثمار الأجنبي المباشر، تكمن أهمية الصادرات في الآتي: (**Hong**: **2021**, **3**)

1. توسيع الصادرات وتنويعها يعجل من النمو الاقتصادي للدولة المصدرة.
2. تعد من أهم الموارد المستخدمة لجلب النقد الأجنبي للاقتصاد الوطني
3. خفض نسبة البطالة كنتيجة لتوليد فرص عمل جديدة.
4. المساهمة في معالجة الاختلال في ميزان المدفوعات.

### 1–1–8– أهداف الصادرات:

نظرًا إلى الأهمية الكبيرة التي تحظى بها الصادرات شرعت في تحقيق العديد من الأهداف والتي تكمن بالآتي: (**Barry**: **2015**, **23**)

1. تسهم الصادرات في جلب العملات الاجنبية للدولة المصدرة مقابل المنتجات التي يتم تصديرها.

2. تسهم الصادرات في تحقيق النمو المتواصل في الاقتصاد لدول العالم ذلك لان الصادرات تحفز الانتاج المحلي مما يجعل الاقتصاد الوطني ينمو من خلال التوسع في الانتاج بشكل مستمر لتغطية الصادرات.
3. تتسم العديد من المؤسسات الانتاجية في دول عدة من الانتاجية الفائضة وهنا يأتي دور عملية الصادرات بنقل الفائض الى الاسواق العالمية بعد تحقيق عملية الاكتفاء الذاتي في الاسواق المحلية.
4. تجنب الصادرات اقتصاد الدولة من مشكلة ضيق السوق المحلية ذلك ان الطلب في السوق العالمية يكون كبير جدا مقارنة بالسوق المحلية.

**1-2-المحور الثاني: تحليل واقع الإنفاق الحكومي والصادرات في العراق للمدة (2022-2004)**

يتضح من خلال بيانات الجدول (1) أن الإنفاق الحكومي في عام (2004) قد بلغ (32117) مليار دينار وبنسبة مساهمة في الصادرات بلغت (**123.52**%) في حين بلغت قيمة الصادرات(**26002**) مليار دينار في العام ذاته، وفيما سجل عام(2005) انخفاض الإنفاق الحكومي بلغ ما قيمته (**26374**) مليار دينار وبمعدل تغير سنوي سالب بلغ ما نسبته (**17.88-**%) وبنسبة مساهمة الى الصادرات بلغت (**75.51**%)، اما في الأعوام (2006 و2007 و2008) شهدت النفقات الحكومية ارتفاعا متزايدا بلغ على التوالي (**38806**) (**39030**) (**59402**) مليار دينار وبمعدل تغير سنوي موجب بلغ (47%، 0.58%، 52%) أما نسبتها الى الصادرات بلغت (**91.38**%، **81.01**%، **79.54**%) على الترتيب، ويعود سبب ذلك الى زيادة رواتب موظفي الدولة بعد عام (2003) أي اتباع سياسة مالية توسعية لتطوير الاقتصاد العراقي في أثناء مدة ما بعد عام (2003)، بينما شهدت الصادرات تحسنا بلغ ما قيمته (**34929**، **42466**، **48181**، **74686**) مليار دينار للأعوام من ( 2005 لغاية 2008) وبمعدل تغير سنوي موجب بلغ (**34.33**%، **21.58**%، **13.46**%، **55.01**%) على التوالي، ويعود سبب ذلك إلى عده اسباب منها الغاء العقوبات الاقتصادية المفروضة على الاقتصاد العراقي وتزايد الصادرات النفطية بشكل كبير لتشكل النسبة الاكبر بين الصادرات الاخرى، فضلا عن الانفتاح الاقتصادي الذي مر به الاقتصاد العراقي.

أما في عام (2009) انخفض حجم الإنفاق الحكومي ليسجل ما مقداره (52567) مليار دينار وبمعدل تغير سنوي سالب بلغ ما نسبته (**11.51-**%) وبنسبة مساهمة في الصادرات بلغت(**113.95**%)، وصاحب هذا الانخفاض انخفاضاً أيضا في الصادرات بمقدار (**46133**) مليار دينار وبمعدل تغير سنوي سالب بلغ(38.23-%) في العام ذاته، ويعزى سبب ذلك الانخفاض في النفقات الحكومية والصادرات الى أثار الأزمة المالية العالمية وما رافقها من انخفاض في الطلب على النفط الخام وانهيار أسعاره في الأسواق العالمية

وتقليص حجم النشاط التجاري، مما أنعكس ذلك سلبا على حجم النفقات الحكومية والذي أمكن من اتباع سياسة مالية انكماشية.

ثم عاود كل من الإنفاق الحكومي والصادرات الى الارتفاع بشكل ملحوظ بعد التعافي من أثار الأزمة المالية العالمية في حين شهدت النفقات الحكومية للأعوام (2010 و2011 و2012) ارتفاعًا لافتًا للانتباه فقد بلغت(64351) (69640) (**90375**) مليار دينار على التوالي، وبمعدل تغير سنوي موجب بلغ (22.42%، 8.22%، 29.77%) وبنسبة مساهمة في الصادرات بلغت (106.25%، 74.70%، 82.31%) على الترتيب، لتسجل الصادرات عندها اتجاها تصاعديا للأعوام (2010 و2011 و2012) لتبلغ ما قيمتها على التوالي(60563)(93226)(109804) مليار دينار وبمعدل تغير سنوي موجب بلغ (31.28%، 53.93%، 17.78%)، ويعزى سبب ذلك الى زيادة الطلب على النفط الخام وارتفاع أسعاره الى حد وصل سعر البرميل الواحد من النفط الخام(150) دولار والذي انعكس ذلك ايجابا على حجم النفقات الحكومية، مما أدى الى وفرة في حجم الايرادات العامة والذي أمكن من التوسع في الإنفاق، والتي كانت ناشئة عن زيادة الصادرات النفطية.

أما في الأعوام (2014 و2015 و2016) فقد شهد الإنفاق الحكومي انخفاضا كبيرا بلغ ما قيمته (**83556**)(70396)(67067) مليار دينار على التوالي وبمعدل تغير سنوي سالب بلغ (**21.82**-%، **15.75**-%، **4.73**-%) وبنسبة مساهمة في الصادرات بلغت (85.33%، 137.10%، 139.21%)، مما أنعكس سلبا على قيمة الصادرات لتسجل ما مقداره (97921)(51347)(48177) مليار دينار على الترتيب وبمعدل تغير سنوي سالب بلغ (6.45-%، 47.56-%، 6.17-%) على التوالي، ويعود سبب تراجع الإنفاق الحكومي والصادرات إلى تباطؤ الطلب العالمي على النفط الخام وانخفاض أسعار السوق العالمية، فضلا عن دخول الجماعات الإرهابية إلى العراق وهاجمت عدة محافظات عراقية ودمرت العديد من المنشآت النفطية والوضع الأمني غير المستقر في العراق مما أدى ذلك الى انخفاض الايرادات العامة، الامر الذي انعكس سلبا على حجم الإنفاق الحكومي(اي اتباع سياسة مالية انكماشية) وانخفاضها الى مستويات كبيرة.

ثم عاود كل من الانفاق الحكومي والصادرات الى الارتفاع في الأعوام اللاحقة إذ سجل الإنفاق الحكومي في عام (2019) ما مقداره (**111723**) مليار دينار ليسجل عندها تغيرا سنويا موجب بلغ ما نسبته (**38.15**%) في حين شكلت نسبة مساهمته في الصادرات (115.86%)، وصاحب هذا الارتفاع ارتفاعا أيضا في الصادرات لعام (2018) لتسجل ما قيمته (**102077**) مليار دينار وبمعدل تغير سنوي موجب بلغ (**50.04**%) ويرجع ذلك إلى أن ارتفاع أسعار النفط بسبب زيادة الطلب العالمي على النفط أدى إلى

زيادة الإنفاق العام وزيادة المخصصات لقطاعات الصناعة والخدمات والتعليم، وزيادة المخصصات لقطاع النقل وزيادة المخصصات للموظفين.

جراء الازمة الاقتصادية المزدوجة في عام (2020) والمتمثلة في انكماش الطلب العالمي على النفط الخام وهبوط اسعاره، وتوقف معظم الأنشطة الاقتصادية، بسبب تدهور الوضع الصحي العالمي جراء انتشار وباء كورونا (**COVID-19**) والعراق بشكل خاص. مما أدى لانخفاض الايرادات العامة، وانعكس على النفقات الحكومية لتسجل ما مقداره (**76081**) مليار دينار ليسجل عندها تغيرا سنويا سالب بلغ ما نسبته (**31.90**-%) أما نسبتها الى الصادرات بلغت (124.59%)، في حين سجلت الصادرات ما قيمته (**61065**) مليار دينار وبمعدل تغير سنوي سالب بلغ (**36.68%**) للعام المذكور، ومن زاوية أخرى أصبح سعر الصرف السابق لا يتناسب مع التطورات الإقليمية وعملية الإصلاح الاقتصادي، ليسجل سعر الصرف السوق ارتفاعاً بهدف تعويض الايرادات النفطية الناجمة عن تدهور اسعار النفط الخام، وما واكبه من تراجع الوضع الاقتصادي في البلد.

وفيما يخص العامين من (2021 لغاية 2022) شهد الانفاق الحكومي تصاعدا ليحقق أعلى مستويات له خلال مدة محل البحث في عام (2022) إذ بلغ ما قيمته(**116959**) مليار دينار حتى سجل تغيرا سنويا موجبا بلغ ما نسبته (**13.72**%) وبنسبة مساهمة في الصادرات بلغت (**68.33%**)، في حين حققت الصادرات اعلى مقدار لها في نهاية مدة البحث لعام (2022) اذ بلغت ما قيمته (**171165**) مليار دينار وبمعدل تغير سنوي موجب بلغ (**62.10%**) للعام المذكور، ويعود سبب ذلك إلى الاستقرار في الوضع الامني والارتفاع في اسعار النفط الخام العالمي مما انعكس ايجابا على نشاط الاقتصادي.

نستنتج من خلال ما سبق ان الانفاق الحكومي تصاعد بشكل كبير بعد عام (2004) نتيجة للانفتاح الاقتصادي مع العالم الخارجي ورفع العقوبات الاقتصادية المفروضة على العراق من قبل الامم المتحدة، وزيادة تصدير النفط وارتفاع اسعاره، فضلا عن رغبة الدولة برفع مستويات المعيشة، واعمار ما دمرته الحرب جميع ذلك ادى لزيادة النفقات العامة، وان اسباب الارتفاع متعددة، منها اسباب سياسية متعلقة بالحروب وزيادة الانفاق عليها ومنها اقتصادية متعلقة بالإصدار النقدي وما رافقة من تضخم حجم رواتب موظفي الدولة وتوسعها بشكل كبير في السنوات الأخيرة بالإضافة الى الفساد الذي ينخر مؤسسات الدولة، فضلا عن تزايد نفقات إيواء ومساعدة العوائل النازحة في مخيمات النزوح المختلفة واعطاء منح للعوائل خلال مدة تطبيق الحضر الشامل في العراق أثناء مواجهة جائحة كورنا(**COVID-19**) والإنفاق غير مسؤول كلها اسباب ادت الى تزايد النفقات العامة بشكل كبير، كون أن الاقتصاد العراقي يتعرض دائما لصدمات خارجية قوية

ناتجة عن الظروف الدولية، وهو ما ينعكس في مستويات الدخل القومي والتشغيل، لذا يجب على الحكومة العراقية أن تتبنى سياسات تعمل على تنشيط القطاعات الاساسية الاخرى.

الجدول (1) واقع الإنفاق الحكومي والصادرات في العراق للمدة (2004–2022).

(مليار دينار)

| السنوات | الإنفاق الحكومي | معدل التغير السنوي للأنفاق الحكومي% | الصادرات | معدل تغير الصادرات السنوي% | نسبة مساهمة الإنفاق الحكومي الى الصادرات % |
|---|---|---|---|---|---|
| | (1) | (2) | (3) | (4) | (5) |
| 2004 | 32117 | ---- | 26002 | ---- | 123.52 |
| 2005 | 26374 | 17.88)( | 34929 | 34.33 | 75.51 |
| 2006 | 38806 | 47.14 | 42466 | 21.58 | 91.38 |
| 2007 | 39030 | 0.58 | 48181 | 13.46 | 81.01 |
| 2008 | 59402 | 52.20 | 74686 | 55.01 | 79.54 |
| 2009 | 52567 | (11.51) | 46133 | 38.23)( | 113.95 |
| 2010 | 64351 | 22.42 | 60563 | 31.28 | 106.25 |
| 2011 | 69640 | 8.22 | 93226 | 53.93 | 74.70 |
| 2012 | 90375 | 29.77 | 109804 | 17.78 | 82.31 |
| 2013 | 106873 | 18.26 | 104671 | (4.67) | 102.10 |
| 2014 | 83556 | (21.82) | 97921 | (6.45) | 85.33 |
| 2015 | 70396 | (15.75) | 51347 | (47.56) | 137.10 |
| 2016 | 67067 | (4.73) | 48177 | (6.17) | 139.21 |
| 2017 | 75489 | 12.56 | 68034 | 41.22 | 110.96 |
| 2018 | 80872 | 7.13 | 102077 | 50.04 | 79.23 |
| 2019 | 111723 | 38.15 | 96433 | (5.53) | 115.86 |
| 2020 | 76081 | (31.90) | 61065 | (36.68) | 124.59 |
| 2021 | 102849 | 35.18 | 105591 | 72.92 | 97.40 |
| 2022 | 116959 | 13.72 | 171165 | 62.10 | 68.33 |

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على:

- **البنك المركزي العراقي، الموقع الاحصائي:** https://cbiraq.org/Default.aspx

- **البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث، التقارير الاقتصادية السنوية، نشرات سنوات متفرقة (2004–2022).**
- **القيم بين قوسين ( ) تعني إشارة سالبة.**
- **معدل التغير السنويّ % =** $\frac{\text{القيمة في السنة الحالية} - \text{القيمة في السنة السابقة}}{\text{القيمة في السنة السابقة}} * 100$

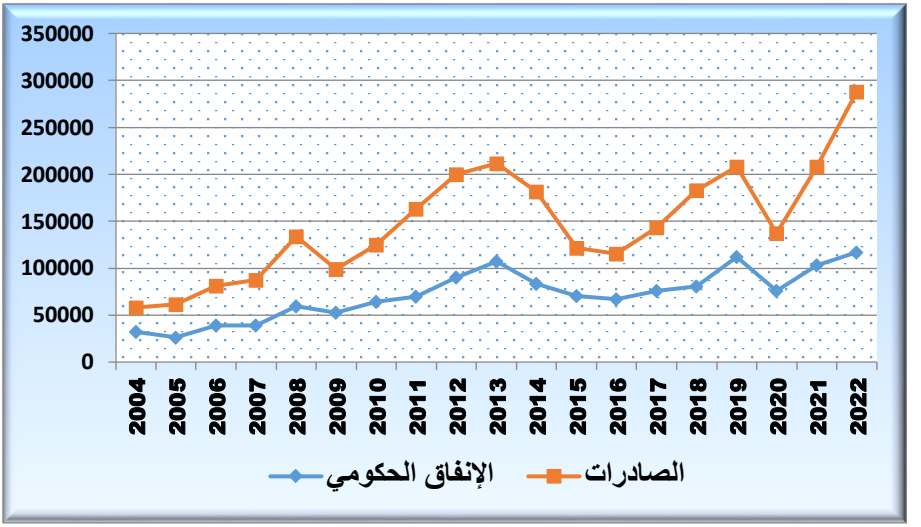


الشكل (1): تطور مسار الإنفاق الحكومي والصادرات في العراق للمدة (2004–2022).

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (1).

## 1–3– المحور الثالث: قياس أثر الإنفاق الحكومي في الصادرات العراقية للمدة (2004–2022).

### 1–3–1– الإطار النظري للنموذج القياسي المستخدم:

#### 1–3–1–1– مفهوم السلاسل الزمنية:

تعرف السلاسل الزمنية بأنَّها مجموعة من المشاهدات أو القياسات التي تلاحظ على إحدى الظواهر (الاقتصادية، الاجتماعية، الطبية، الطبيعية) لفترات زمنية معينة وعادة ما تكون متساوية ومتتالية، قبل الدخول في دراسة تقلبات أي ظاهرة اقتصادية معينة لا بُدَّ من التأكد أولا من وجود اتجاه في السلسلة الزمنية، ويكون بحسب طبيعة نمو السلسلة، إذ يمكن أن نميّز بين نوعين من السلاسل الزمنية منها مستقرة، وأخرى سلاسل زمنية غير مستقرة بالآتي: (**الرفاعي والعبيدي، 2022: 320–321**).

1– **السلسلة الزمنية المستقرة (Stationary Time Series)**: التي تتغير مستوياتها مع الزمن دون أن يتغير فيها المتوسط، من خلال مدة زمنية معينة طويلة نسبياً، أي أن تلك السلسلة لا يوجد فيها اتجاه لا نحو الزيادة ولا نحو النقصان.

2- **السلسلة الزمنية غير المستقرة (Non Stationary Time Series)**: هي التي يتغير فيها المتوسط باستمرار إذ يكون نحو الزيادة أو النقصان. كما تعُّد السلسلة الزمنية مستقرة إذا توافرت فيها الشروط الآتية:

- متوسط حسابي ثابت عبر الزمن:

$$E(Y_t) = \mu \dots\dots\dots\dots\dots (1)$$

- ثبات التباين عبر الزمن:

$$\mathbf{Var}(Y_t) = E(Y_t - \mu)^2 = \sigma^2 \dots\dots\dots\dots\dots (2)$$

- أن يكون التباين المشترك بين أي قيمتين لنفس المتغير معتمداً على الفجوة الزمنية بين القيمتين، وليس على القيمة الفعلية للزمن الذي يحسب عند التغاير(**Covariance**)، أي على الفرق بين المدتين الزمنيتين:

$$\mathbf{Cov}(Y_t, Y_{t+k}) = E[(Y_t - \mu)(Y_{t+k} - \mu)] = \sigma_k \dots\dots\dots\dots\dots (3)$$

إذ يمثل:

معامل التغاير. $\sigma_k$ :

الفجوة الزمنية. **K**:

الوسط الحسابي. **u**:

### 1-3-1-2- اختبارات جذر الوحدة للسكون (The unit Root Tests of stillness):

تمثل اختبارات جذر الوحدة باختبار فوللر البسيط (**DF**) واختبار فوللر المطور (**ADF**)، و اختبار فيلبس بيرون (**PP**)، إذ إنَّ اختبارات جذر الوحدة للسكون من أكثر الاختبارات شيوعاً واستخداماً في بيان سكون أو عدم سكون السلاسل الزمنية، إذ يهدف اختبار جذر الوحدة إلى فحص خواص السلسلة الزمنية لكل متغير من متغيرات الدراسة خلال المدة الزمنية للمشاهدات والتأكد من مدى سكونها وتحديد رتبة تكامل كل متغير على حدة (**المصبح ومرعي، 2020: 184**)، وتكون الاختبارات على وفق الآتي:

**1- اختبار ديكي – فوللر المطور (ADF) Augmented Dickey Fuller:**

ونتيجة للانتقادات التي وجهت لاختبار ديكي-فولر البسيط، قاموا بتطويره في عام 1981 وأطلقوا عليه اسم اختبار ديكي-فولر المتقدم (**ADF**)، والمتجسدة في عدم الأخذ بالحسبان مشكلة الارتباط الذاتي في حد الخطأ العشوائي ويستخدم لبيان ايضاح درجة تكامل السلاسل الزمنية أو مدى استقرار السلاسل الزمنية، إذ يقوم (**ADF**) بتقدير معادلة الانحدار والتي قدمتها دراسة: (**Dickey and Fullre,1981:1057-1072**).

$$\Delta Y_t = a_0 + a_1 Y_{t-1} + a_2 t + \sum_{j=1}^{p} Y_{j+1} \Delta Y_{t-j} + e_t \dots\dots\dots (4)$$

إذ ان:

$\Delta Y_t$: تمثل الفروق الأولى للسلسلة ($y$).

$a_0$: الثابت.

$t$: الزمن.

$\Delta Y_{t-j}$: الفروق الأولى المبطأة للمتغير التابع ($y$).

**2– اختبار فيلبس بيرون (PP) Phillips – Perron Test:**

يفترض هذا الاختبار، الذي قدمه فيلبس–بيرون (1988)، طريقة غير معلمية لتصحيح وجود الارتباط التلقائي في متبقيات صيغة اختبار جذر الوحدة البسيطة (**Dickey–Fuller**) ويستند إلى تقدير المعادلة التالية: (**بتال وآخرون، 2013: 45**).

$$\Delta Y_t = a_0 + aY_{t-1} + a_2 T + a_t \dots\dots\dots\dots\dots\dots (5)$$

إنَّ لاختبار فيليبس ــ بيرون نفس خطوات اختبار ديكي فوللر، إذ يتم استخدام القسيم الحرجة نفسها للاختبارين، كما أن الاختباري فيليسيس ــ بيرون و ديگى – فوللر نفس الصيغ لينطوي اختبار فيليبس ــ بيرون كذلك على اختيار فرضية العدم بأنَّ معلمة (**H0:B=**0 ) أي أن السلسلة الزمنية المتغيرة قيد الدراسة تحتوي على جذر الوحدة غير مساكنة ، والفرضية البديلة (**H1:B=**0 ) والتي تعني على أن المسلسلة الزمنية لا تحتوي على جذر الوحدة أي انها ساكنة .

**1–3–2–عرض وتحليل النتائج القياسية:**

**1–3–2–1– نتائج اختبارات جذر الوحدة للسكون:**

توجد عدة اختبارات للكشف عمّا إذا كانت السلسة الزمنية ساكنة أو غير ساكنة وسيتم استخدام كل من اختبار فيلبس بيرون (**P.P**) واختبار ديكي فوللر المطور (**ADF**) للكشف عن مدى استقرارية السلسلة الزمنية، وتعدَّ هذه الاختبارات من الاختبارات الأكثر دقة للكشف عن استقرارية السلسلة الزمنية فضلاً عن معرفة رتبة تكاملها.

الجدول (2) نتائج اختبارات جذر الوحدة بحسب (**ADF**) (**P.P**) لمتغيرات البحث عند المستوى الأصلي.

| اختبار ديكي فوللر المطور (ADF) | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | With Constant | | | With Constant & Trend | | | Without Constant & Trend | | |
| Variabale | t- Statisti | Prob | | t- Statisti | Prob | | t- Statisti | Prob | |
| LOG_EXPORT | -1.612 | 0.4709 | n0 | -2.7276 | 0.2291 | n0 | 1.3782 | 0.9567 | n0 |
| LOG_GOVERNMENT_SPENDING | -2.0702 | 0.2572 | no | -2.5255 | 0.3153 | n0 | 1.2084 | 0.9406 | n0 |
| اختبار فيلبس بيرون (P.P) | | | | | | | | | |
| LOG_EXPORT | -1.7821 | 0.3866 | no | -2.3709 | 0.3915 | no | 1.3031 | 0.9503 | n0 |
| LOG_GOVERNMENT_SPENDING | -1.164 | 0.686 | no | -2.2085 | 0.4778 | n0 | 1.0718 | 0.9247 | no |

المصدر: من عمل الباحث بالاستناد على مخرجات برنامج الاقتصاد القياسي (**Eviews.9**).

-تعني العلامة (*) معنوية احصائية عند المستوى (0.10) وتعني العلامة (**) معنوية عند المستوى (0.05) وتعني العلامة (***) معنوية عند المستوى (0.01) وتعني (**no**) عدم المعنوية.

تشير نتائج الجدول (2) الى أن السلسة الزمنية للمتغيرين الإنفاق الحكومي (**LOG_GOVERNMENT_SPENDING**) ومتغير الصادرات (**LOG_EXPORT**) تحتوي على جذر الوحدة، لأن القيم الاحتمالية قيم غير معنوية احصائيا عند مستوى أقل من (0.10) للمتغيرين قيد البحث، مما يعني قبول فرضية العدم ($H_0$) التي تنص على ان السلسلة الزمنية غير مستقرة في مستواها الأصلي، مما يعني قبول فرضية العدم (**H0: B=0**) القائلة بوجود جذر الوحدة ورفض الفرضية البديلة ( **H1: B≠0**) القائلة بعدم وجود جذر الوحدة، أي إنها غير متكاملة من الرتبة (**I(0)** ، إذ سيتم أخذ الفروق الأولى لهذين المتغيرين، كما موضح في الجدول (3)

الجدول (3) نتائج اختبارات جذر الوحدة بحسب (**ADF**) (**P.P**) لمتغيرات البحث عند الفرق الأول.

| اختبار ديكي فوللر المطور (ADF) | | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | With Constant | | | With Constant & Trend | | | Without Constant & Trend | | |
| Variabale | t-Statisti | Prob | | t-Statisti | Prob | | t-Statisti | Prob | |
| d(LOG_EXPORT) | -3.9819 | 0.0027 | *** | -3.9231 | 0.0163 | ** | -3.6873 | 0.0004 | *** |
| d(LOG_GOVERNMENT_SPENDING) | -2.4185 | 0.1407 | n0 | -2.5719 | 0.2942 | n0 | -2.044 | 0.0401 | ** |
| اختبار فيلبس بيرون (P.P) | | | | | | | | | |
| d(LOG_EXPORT) | -4.1978 | 0.0013 | *** | -4.1586 | 0.0081 | *** | -4.0598 | 0.0001 | *** |
| d(LOG_GOVERNMENT_SPENDING) | -5.1624 | 0.0000 | *** | -5.359 | 0.0002 | *** | -5.0727 | 0.0000 | *** |

المصدر: من عمل الباحث بالاستناد على مخرجات برنامج الاقتصاد القياسي (**Eviews.9**).

-تعني العلامة (*) معنوية احصائية عند المستوى (0.10) وتعني العلامة (**) معنوية عند المستوى (0.05) وتعني العلامة (***) معنوية عند المستوى (0.01) وتعني (**no**) عدم المعنوية.

ومن خلال الجدول (3) الذي يفسر نتائج اختبارات جذر الوحدة للمتغيرات قيد البحث عند الفرق الأول (**At First Difference**)، تبين أن جميع المتغيرات الخاصة بالسلسلة الزمنية مستقرة (ساكنة) عند الفرق

الأول وذلك حسب اختبار ديكي– فوللر المطور (**ADF**) واختبار فيليبس- بيرون (**P – P**)، أي إن السلسلة الزمنية محل البحث متكاملة عند الدرجة الأولى.

### 1-3-2-2- التقدير الأولي للنموذج وفق منهجية (ARDL)

يبيّن الجدول (4) نتائج التقدير الأولي لنموذج(**ARDL**) الذي يوضّح العلاقة بين المتغير التابع الصادرات(**EXPORT**) والمتغير المستقل الإنفاق الحكومي (**GOVERNMENT_SPENDING**) محل البحث، وقد أظهرت نتائج أنموذج(**ARDL**) أَنَّ قيمة معامل التحديد (**R-squared**) بلغت (**0.977**)، وهذا يعطي قوة للنموذج المدروس، أي أنَّ المتغير المستقل (الإنفاق الحكومي) فسر ما نسبته (**0.977**) من التغيرات التي تحصل في الصادرات، في حين إنَّ النسبة الباقية والبالغة(**23**%) تعود الى متغيرات أخرى غير داخلة في الأنموذج، تشير إحصائية **F** البالغة (487.48) إلى أهمية النموذج المستخدم لتقدير المعاملات قصيرة وطويلة الأجل. ومعامل **(R-squared)** المعدل هو (**0.975**)، كما أنّ رتبة النموذج الذي تم اختيارُه على وفق منهجية(**ARDL**) هو (**3,2**) بحسب معايير فترة الإبطاء المثلى(**HQ,BIC,AIC**) إذ تَّم اختيار فترة الإبطاء بحسب معيار(**AIC**) وهي التي تمثل أقل قيمة لهذا المعيار ويمكن النظر الى الشكل (2) إن قيمة (**R-squared**) أقل من إحصاء **(Durbin-Watson)** مما يشير إلى عدم وجود مشاكل انحدار زائفة بين المتغيرات المدروسة، وبالتالي قبول صحة النموذج الأولي والمضي في تقدير علاقة التكامل المشترك بين المتغيرات.

الجدول (4) نتائج التقدير الأولي لنموذج الصادرات(**EXPORT**) على وفق منهجية (**ARDL**).

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob.* |
|---|---|---|---|---|
| LOG_EXPORT(-1) | 1.417161 | 0.112652 | 12.57997 | 0.0000 |
| LOG_EXPORT(-2) | -0.396487 | 0.174056 | -2.277924 | 0.0260 |
| LOG_EXPORT(-3) | -0.193922 | 0.097606 | -1.98679 | 0.0511 |
| LOG_GOVERNMENT_SPENDING | 0.780936 | 0.111195 | 7.023156 | 0.0000 |
| LOG_GOVERNMENT_SPENDING(-1) | -1.026529 | 0.191572 | -5.358438 | 0.0000 |
| LOG_GOVERNMENT_SPENDING(-2) | 0.406785 | 0.124359 | 3.271044 | 0.0017 |
| C | 0.137821 | 0.225684 | 0.61068 | 0.5435 |
| | | | | |
| R-squared | 0.977933 | Mean dependent var | | 11.17203 |
| Adjusted R-squared | 0.975927 | S.D. dependent var | | 0.433965 |
| S.E. of regression | 0.067331 | Akaike info criterion | | -2.467405 |
| Sum squared resid | 0.299212 | Schwarz criterion | | -2.247772 |
| Log likelihood | 97.06029 | Hannan-Quinn criter. | | -2.379878 |
| F-statistic | 487.4894 | Durbin-Watson stat | | 2.128445 |
| Prob(F-statistic) | 0.000000 | | | |

المصدر: من عمل الباحث بالاستناد على مخرجات برنامج الاقتصاد القياسي (**Eviews.9**).

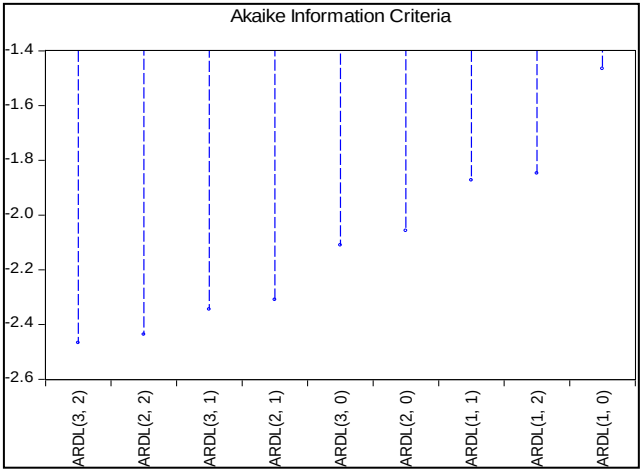


الشكل (2) نتائج فترات الإبطاء المثلى حسب معيار (**AIC**).

المصدر: من عمل الباحث بالاستناد على مخرجات برنامج الاقتصاد القياسي (**Eviews.9**).

**1–3–2–3– نتائج اختبار الحدود للتكامل المشترك (ARDL Bounds Test)**: لاختبار مدى وجود علاقة طويلة الأجل (وجود التكامل المشترك) بين المتغير المستقل (الإنفاق الحكومي) والمتغير التابع(الصادرات) يتم حساب احصائية (**F–statistic**)، والجدول (5) يوضّح نتائج اختبار التكامل المشترك وفقًا لاختبار الحدود.

الجدول (5) نتائج اختبار التكامل المشترك لأنموذج الصادرات على وفق اختبار الحدود.

| ARDL Bounds Test | | |
|---|---|---|
| **Test Statistic** | **Value** | **K** |
| **F--statistic** | **7.479985** | **1** |
| **Critical Value Bounds** | | |
| **Significance** | **I0 Bound** | **I1 Bound** |
| **10%** | **4.04** | **4.78** |
| **5%** | **4.94** | **5.73** |
| **2.5%** | **5.77** | **6.68** |
| **1%** | **6.84** | **7.84** |

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج الاقتصاد القياسي (**Eviews.9**).

يتضح لنا من خلال نتائج الجدول (5) أن قيمة احصائية (**F**) المحسوبة بلغت ما مقداره (**7.47**) والتي تعد أكبر من قيمة (**F**) الحرجة عند حدها الأعلى عند مستوى احتمالي(**2.5%**) وهي تساوي(**6.68**)، ممّا يعني رفض فرضية العدم($H_0$) التي تنص بعدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات، ونقبل الفرضية البديلة($H_1$) القائلة بوجود تكامل مشترك بين المتغيرات في الأنموذج المستخدم خلال مدة البحث، وهذا يعني وجود علاقة توازنية طويلة الأجل تتجه من المتغير المستقل المتمثل (الإنفاق الحكومي) نحو المتغير التابع (الصادرات)، وهذا يؤكد صحة فرضية البحث ويستلزم تقدير الاستجابات قصيرة وطويلة الأجل ومعاملات تصحيح الخطأ.

**1–3–2–4– نتائج تقدير معلمات الأجل القصير والأجل الطويل ومعلمة تصحيح الخطأ.**

بعد إجراء اختبار الحدود والتأكد من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل (تكامل مشترك) بين المتغير التابع (الصادرات) والمتغير المستقل (الأنفاق الحكومي)، لذلك ينبغي الأن تقدير معلمات الأجل القصير والأجل الطويل ومعلمة تصحيح الخطأ (**ECM**) والجدول (6) يوضِّح تلك النتائج:

الجدول (6) نتائج تقدير معلمات الأجلين القصير والطويل ومعلمة تصحيح الخطأ(**ECM**) لنموذج الصادرات.

| ARDL Cointegrating And Long Run Form | | | | |
|---|---|---|---|---|
| Cointegrating Form | | | | |
| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
| D(LOG_EXPORT(-1)) | 0.590409 | 0.103481 | 5.705508 | 0.0000 |
| D(LOG_EXPORT(-2)) | 0.193922 | 0.097606 | 1.98679 | 0.0511 |
| D(LOG_GOVERNMENT_SPENDING) | 0.780936 | 0.111195 | 7.023156 | 0.0000 |
| D(LOG_GOVERNMENT_SPENDING(-1)) | -0.406785 | 0.124359 | -3.271044 | 0.0017 |
| CointEq(-1) | -0.173248 | 0.044793 | -3.867792 | 0.0003 |
| Cointeq = LOG_EXPORT - (0.9304*LOG_GOVERNMENT_SPENDING + 0.7955 ) | | | | |
| Long Run Coefficients | | | | |
| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
| LOG_GOVERNMENT_SPENDING | 0.930415 | 0.115688 | 8.042419 | 0.0000 |
| C | 0.79551 | 1.287862 | 0.617698 | 0.5389 |

المصدر: من عمل الباحث بالاستناد على مخرجات برنامج الاقتصاد القياسي (**Eviews.9**).

تشير نتائج الجدول (6) الى وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغير التابع (الصادرات) والمتغير المستقل(الإنفاق الحكومي)، ويؤكد ذلك حقيقة أن معامل تصحيح الخطأ (**CointEq (–1**) هو (0.173–)، وهو سالب ودال على أقل من مستوى الدلالة (1%) وبما ان القيمة سالبة ودالة إحصائيًا يعني أن (0.17) من الخطأ قصير الأجل يتم تصحيحه تلقائيًا بمرور الوقت للوصول إلى التوازن على المدى الطويل، أي إنّ الصادرات تتطلب حوالي أكثر من سنة (**0.17/1**) فيكون ناتج القسمة (**5.88**) فصل أي نحتاج الى اكثر من خمسة فصول ونصف لتصحيح أخطاء الصادرات والعودة بها للتوازن من الزمن لبلوغ قيمته التوازنية في الأجل الطويل. وهذا يشير إلى أن التكيّف في النموذج كان سريعاً نسبياً. ويلاحظ أنّ الإنفاق الحكومي له دور مهم وايجابي في تحفيز الصادرات، ويظهر معامل الإنفاق الحكومي (**GOVERNMENT_SPENDING**) الى وجود أثر ايجابي ومعنوي في الأجل الطويل بين الانفاق الحكومي والصادرات (**EXPORT**) عند مستوى احتمالية أقل من (**1**%)، وهذا يعني ان الزيادة في الإنفاق الحكومي (**GOVERNMENT_SPENDING**) في الآجل الطويل بمقدار(1) مليار دينار تؤدي الى زيادة الصادرات (**EXPORT**) بمقدار (**930**) مليون دينار مع بقاء العوامل الاخرى ثابتة. وبذلك اثبت صحة فرضية البحث القائلة بأن هناك علاقة طردية توازنية في الأجل الطويل بين الإنفاق الحكومي والصادرات.

**1–3–2–5– اختبارات سلامة الأنموذج(ARDL)**: بعد اعتماد نموذج (**3,2**) **ARDL** في تقدير الآثار القصيرة والطويلة الأجل، لذلك ينبغي التأكد من جودة أداء الأنموذج المستخدم في قياس وتحليل أثر الإنفاق الحكومي على الصادرات وسلامته من المشاكل القياسية، وذلك من خلال الاختبارات الآتية:

**1– اختبار ثبات التجانس للتباين (ARCH)**: يتضّح من نتائج الجدول (7) أنّ أنموذج الصادرات لا يعاني من مشكلة عدم تجانس التباين، لان قيمة (**F–statistic**) المحتسبة بلغت (**0. 391**)

عند مستوى احتمالية (**Prob: 0.533**) والتي جاءت غير معنوية عند مستوى معنوية (5%) وهذا يعني قبول الفرضية الصفرية(**$H_0$**) التي تنص بثبات تباين حدّ الخطأ العشوائي، مما يعني خلوّ النموذج المقدر من مشكلة عدم تجانس التباين.

الجدول (7) نتائج اختبار شرط ثبات تباين حدود الخطأ (تجانس التباين) لنموذج الصادرات.

| Heteroskedasticity Test: (ARCH) | | | |
|---|---|---|---|
| F-statistic | 0.391334 | Prob. F(1,70) | 0.5336 |
| Obs*R-squared | 0.400277 | Prob. Chi-Square(1) | 0.5269 |

المصدر: من عمل الباحث بالاستناد على مخرجات برنامج الاقتصاد القياسي (**Eviews.9**).

**2- اختبار الارتباط الذاتي المتسلسل (LM)**: يتضّح من خلال نتائج الجدول (8) أنّ القيمة الاحتمالية المصاحبة لكل من اختبار(**F-statistic**) بلغت (**1.095**) عند مستوى دلالة (**Prob: 0.340**) في حين بلغت القيمة الاحتمالية لإحصائه مربع كاي (**Prob: 0.2988**) وكلاهما أكبر من مستوى الدلالة (5%)، وبالتالي نقبل فرضية العدم (**$H_0$**) القائلة بعدم وجود مشكلة الارتباط التسلسلي بين البواقي، أي إنَّ النموذج لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي.

الجدول (8) نتائج اختبار الارتباط الذاتي المتسلسل (**LM**) لنموذج صافي الميزان التجاري.

| Breusch-Godfrey Serial Correlation (LM Test) | | | |
|---|---|---|---|
| F-statistic | 1.095205 | Prob. F(2,64) | 0.3407 |
| Obs*R-squared | 2.415758 | Prob. Chi-Square(2) | 0.2988 |

المصدر: من عمل الباحث بالاستناد على مخرجات برنامج الاقتصاد القياسي (**Eviews.9**).

### 1-3-2-6- نتائج اختبار الإستقرارية الهيكلية لمعاملات أنموذج (ARDL).

التأكد من أن البيانات المستخدمة في النموذج لا تخضع لأي تغييرات هيكلية وأن تقديرات المعلمات طويلة الأجل مستقرة ومتسقة مع تقديرات المعلمات قصيرة الأجل تم استخدام اختبارين الآتين:

- **اختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاودة:**
- **اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة:**

يستخدم اختباري (**CUSUM, CUSUM of Squares**) من أجل التحقق من إستقرارية النموذج المعتمد(**ARDL**)، ووفقًا لهذه الاختبارات يتحقق الاستقرار الهيكلي للمعاملات المقدرة لنموذج(**ARDL**)، إذا كان الرسم البياني لكل من الاختبارين داخل اطار الحدود الحرجة (الحد الأعلى والحد الأدنى) عند اعتماد مستوى معنوية(5%)، وبذلك يتم قبول فرضية العدم(**$H_0$**) التي تنص على ان جميع المعلمات المقدرة مستقرة هيكليا، وكما مبيّن في الشكل الآتي:

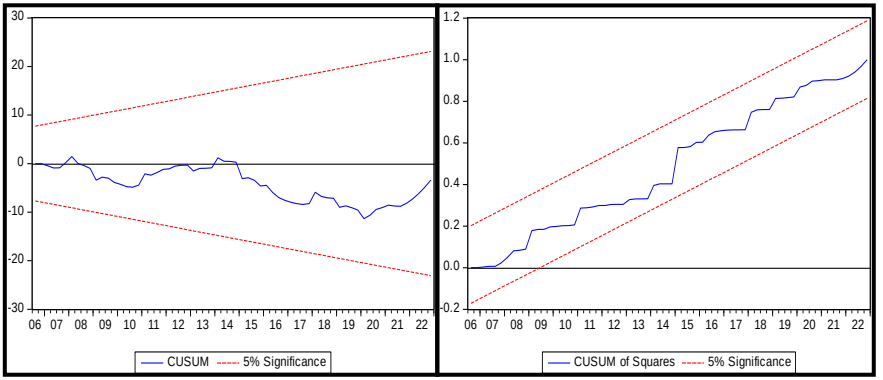


الشكل (3) اختبار الاستقرارية الهيكلية للنموذج (الصادرات).

المصدر: من عمل الباحث بالاستناد على مخرجات برنامج الاقتصاد القياسي (**Eviews.9**).

ويتضح لنا من خلال معالم الشكل (3) أن الخط البياني للاختبارين يقع داخل الحدود الحرجة للحدان الأعلى والأدنى عند اعتماد مستوى معنوية (5%)، ممَّا يتضح أنَّ المجاميع التراكمية تتمحور حول وسطها الحسابي خلال مدة البحث وهذا يعطي دلائل على سلامة ودقة الأنموذج(**ARDL**)، وهو مؤشر على إمكانية اعتماد الأنموذج للتنبؤ.

### 1-3-2-7- اختبار الأداء التنبؤي لنموذج تصحيح الخطأ غير المقيد لنموذج (ARDL)

وبمجرد الانتهاء من اختبار الاستقرار الهيكلي لمعاملات النموذج وفحص البيانات المستخدمة للتأكد من عدم وجود تغيرات هيكلية، يتم استخدام اختبار عدم المساواة الذي أجراه ثيل (**THEIL**) واختبار مصدر الخطأ للتأكد من أن النموذج المستخدم يتمتع بقدرة تنبؤية جيدة على مدار فترة البحث ولإيضاح ذلك من خلال الشكل البياني الآتي:

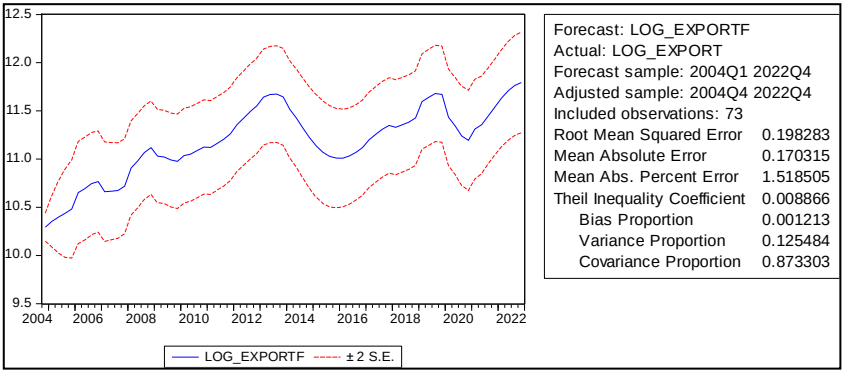


الشكل (4) القيم الفعلية والمتوقعة للصادرات في العراق للمدة (2004–2022).

المصدر: من عمل الباحث بالاستناد على مخرجات برنامج الاقتصاد القياسي (**Eviews.9**).

يتبين لنا من خلال معلومات الشكل (4) ان قيمة معامل عدم التساوي لثايل($\mathbf{T_T}$) بلغت (**0.008866**) وهي أقل من الواحد الصحيح وتقترب من الصفر، في حين بلغت قيمة نسبة التحيز(**BP**) (**0.001213**) وهي أيضًا أقل من الواحد الصحيح وتقترب من الصفر، كما بلغت قيمة نسبة التباين(**VP**)(**0.125484**) وهي قريبة من الصفر، في حين بلغت نسبة التغاير(**CP**) (**0.873303**) وهي قريبة من الواحد الصحيح ويتضح من هذه المؤشرات أنَّ الأنموذج المقدّر يتمتع بقدرة عالية وجيدة على التنبؤ بها مستقبلًا، من أجل اتخاذ القرارات الاقتصادية الصحيحة لبلوغ الأهداف المرسومة والمخطط لها.

## الاستنتاجات والتوصيات:

### أولاً: الاستنتاجات:

1- أثبتت نتائج تقدير معلمات الأجل الطويل والقصير ومعلمة تصحيح الخطأ في النموذج القياسي(**ARDL**) فرضية البحث القائلة هنالك علاقة طردية بين الإنفاق الحكومي والصادرات العراقية خلال مدة البحث، أي ان الاختلال في الأجل القصير يمكن تصحيحه في الأجل الطويل ومن ثم الوصول إلى الوضع التوازني وبعبارة أخرى فإن زيادة في الإنفاق الحكومي بقيمة (1) مليار دينار ستؤدي إلى زيادة في الصادرات بقيمة (930) مليون دينار.

2- اظهرت نتائج اختبارات جذر الوحدة للمتغيرات قيد البحث ان جميع المتغيرات الخاصة بالسلسلة الزمنية ساكنة عند الفرق الأول وذلك حسب اختبار ديكي- فوللر المطور (**ADF**) واختبار فيلبس- بيرون (**P.P**) أي ان السلسلة الزمنية قيد البحث متكاملة من الدرجة الأولى **[I(1)]** وفي مثل هذه الحالة يفضل توظيف نموذج الانحدار الذاتي ذو فترات الابطاء الموزعة (**ARDL**).

3- تصاعد الإنفاق الحكومي بشكل كبير نتيجة الاضطرابات والتقلبات الحاصلة منها سياسية متعلقة بالحروب ومنها اقتصادية متعلقة بالإصدار النقدي.

4- انخفاض عائد إجمالي الصادرات نتيجة سوء استخدام الموارد ومحدودية التنويع الاقتصادي نتيجة عدم حماية القاعدة الانتاجية.

### ثانياً: التوصيات:

1- ضرورة تبني سياسة أكثر واقعية تعمل على ترشيد الإنفاق الحكومي وخفض النفقات الاستهلاكية غير الضرورية التي تشكل نسبة كبيرة من حجم الإنفاق الحكومي والتي تمثل عبئا على الموازنة العامة للدولة.

2- تفعيل نظام الرقابة الداخلية في وحدات الإنفاق الحكومي لحماية الموجودات من الفقدان وسوء الإستخدام وضمان دقة المعلومات المالية لتحقيق ضمان إلتزام العاملين بالقوانين والأنظمة والتعليمات.

3- التوجه نحو مجالات التي تسهم في عملية التنمية مع ضرورة استخدام العقلاني للموارد المتاحة وتفعيل دور التنويع الاقتصادي الأمر الذي يسهم في إحداث تغيير لهيكل الصادرات وفاعليتها.

4- التنسيق والتعاون بين الوزارات والجهات ذات العلاقة ومثيلاتها في الدول الأخرى المتطورة صناعيًا والمنظمات الدولية في شأن تطوير الملاكات من المنتجين وتبادل الخبرات لتحسين بنية الصادرات.

5- فرض تدابير مكافحة الإغراق او تدابير تعويضية والتلخيص الكمركي بشأن المنتجات المماثلة لضمان حماية المنتج المحلي وتشجيع المنتجين.

## المصادر:

أولا: المصادر العربية:

1. أبادير، عطا الله أبوسيف، جابر محمد عبد الجواد الجزار (2006) اقتصاديات المالية العامة بين النظرية والتطبيق، جهاز نشر وتوزيع الكتاب الجامعي، جامعة حلوان، مصر.
2. الأعسر، خديجة (2016) اقتصاديات المالية العامة، بدار الكتب المصرية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية– القاهرة.
3. باداوي، سردار عثمان خضر ويابا، ميديا صلاح والياس، فرهنك عبدالكريم (2023) تحليل اثر مؤشرات الابتكار العالمي في تعزيز الصادرات التركية للمدة (2011– 2021)، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد (79).
4. بتال، احمد حسين وآخرون (2013) العلاقة الديناميكية بين سعر الصرف والتضخم في العراق للمدة (2010–1980)، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، المؤتمر العلمي الثاني، المجلد (6) العدد (12).
5. البنك المركزي العراقي (2020–2004)، التقارير الاقتصادية السنوية، المديرية العامة للأبحاث والإحصاء، بغداد.
6. البنك المركزي العراقي، الموقع الاحصائي، https://cbiraq.org/Default.aspx
7. الجنابي، طاهر (2017) علم المالية العامة والتشريع المالي، دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، العراق.
8. حلمي، خالد سعد زغلول والحمود، إبراهيم (2002) الوسيط في المالية العامة،
9. حمدي، سمير صلاح الدين (2015) المالية العامة، الطبعة الاولى، منشورات زين الحقوقية، بيروت، لبنان.
10. دويدار، محمد (2009) مبادى الاقتصاد السياسي، دار الامعة الجديد للنشر، بيروت.
11. الرفاعي، محمد ابراهيم ضاحي والعبيدي، سعيد علي محمد (2022) أثر الدين العام الداخلي على الاحتياطيات الأجنبية للبنك المركزي العراقي للمدة (2004–2020)، مجلة اقتصاديات الأعمال، جامعة الفلوجة، المجلد (2) العدد (2).
12. الشامي، سلام (2014) تحليل العلاقة السببية بين الانفاق العام والتضخم في الاقتصاد الليبي للسنوات (2009–1990)، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة البصرة، المجلد (9) العدد (36).
13. شهاب، مجدي (2004) أصول الاقتصاد العام المالية العامة، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، مصر.
14. العامري، سعود جايد مشكور، عقيل حميد جابر الحلو (2020) مدخل معاصر في علم المالية العامة، الطبعة الثانية، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان.
15. عائشة، بلاف وآخرون (2012) دور الخزينة العمومية في تنفيذ النفقات العمومية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الحقوق والعلوم السياسية– جامعة عبدالحميد ابن باديس مستغانم، الجزائر.
16. العبيدي، سعيد علي محمد (2011) اقتصاديات المالية العامة، الطبعة الأولى، دار دجلة، عمان.
17. عريقات، حربي محمد موسى (2006) مبادئ الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان الاردن.
18. العكام، محمد خير (2018) المالية العامة (1)، منشورات الجامعة الافتراضية السورية، سوريا.
19. العلي، عادل فليح (2011) المالية العامة والقانون المالي الضريبي، الجزء الاول، الطبعة الثانية، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، الاردن.

20. العمر، محمود رضوان (2007) التسويق الدولي، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان الأردن.
21. قناوي، عزت (2006) أساسيات في المالية العامة، دار العلم للنشر والتوزيع بالفيوم، مصر.
22. القيسي، أعاد حمود (2015) المالية العامة والتشريع الضريبي، الطبعة التاسعة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان- الاردن.
23. المرشدي، ابتهال ناهي شاكر (2021) أثر الانفاق العام في معدلات البطالة في العراق للمدة (2017-2003)، مجلة الادارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، المجلد (10) العدد (38).
24. المصبح، عماد الدين احمد، محمد عبد الكريم المرعي (2020) هل العلاقة تناظرية بين التضخم والتضخم المستورد، ادلة تجريبية باستعمال بيانات المملكة العربية السعودية، مجلة الادارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، العدد (123).
25. ناشد، سوزي عدلي (2000) الوجيز في المالية العامة-النفقات العامة – الايرادات العامة-الميزانية العامة، دار الجامعة الجديدة للنشر، الاسكندرية، مصر.

ثانيا: المصادر الاجنبية:

26. Barry, Doug (2015) A Basic Guide to Exporting, 11th edition, The Official U.S. Government Resource for Small and Medium-Sized Businesses, Washington, D.C.
27. Dickey, D. and Fuller, W (1981), Likelihood Ratio Statistical for Autoregressive Time Series with a Unit Root, Econometrics, July, Vol. 49, No4.
28. Foster Fozard, mich and Adrian, (2000), aid and public expenditure. A Guide, Overseas institute, working paper, No, 141, October.
29. Hong, Phi Minh (2021) The Importance of Export Diversification for Developing ASEAN Economies, ISSUE: 2021 No. 80.
30. Mcpherson, W. (1966), The Role of Agricultural Trade in Economic Development, Journal of Economics, vol. 48, no. 2.
31. https://seyboldreport.org/article_overview?id=MDkyMDIyMDYyODAzMjUyNjM5